خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

أمام الدورة العاشرة لقمة المؤتمر الإسلامي

تونس، 02 ربيع الثاني 1425 الموافق 22 ماي 2004م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله يوم السبت 22 ماي 2004، خطابا ساميا بمناسبة الدورة العاشرة لقمة المؤتمر الإسلامي بتونس.

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أخي الموقر فخامة الرئيس زين العابدين بن علي،

إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى تونس الشقيقة، مشيدا بما وفرته القيادة الحكيمة لأخي المبجل فخامة الرئيس زين العابدين بن علي من ضيافة كريمة، وتنظيم محكم، ومناخ أخوي لانتئام هذه القمة بعد مخاض عسير، وفي ظرفية إقليمية ودولية حاسمة وتحولات متسارعة، مقدرين جسامة المسؤولية، التي خلفتم فيها أخانا العزيز صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين الشقيقة، الذي لم يدخر جهدا في خدمة قضايا أمتنا.

إن هذه الظروف الدقيقة تجعل شعوبنا تسائلنا، هل سنجعل من هذه القمة محطة تاريخية للمكاشفة الذاتية؟ وهل تشكل فرصة سانحة لإثبات قدراتنا على رفع التحديات الإقليمية والعالمية مع التشبث بهويتنا الأصيلة؟ وهل سنرقى إلى مستوى التفاعل الإيجابي مع هذا المنعطف الحاسم وفي موعد مع التاريخ؟

عدالة
adala.justice.gov.ma

إن كسب هذا الرهان، يقتضي قيامنا بأنفسنا، وفي تضامن عربي ومساندة دولية صادقة لجهودنا بإصلاح الأوضاع العربية، باعتباره نهجا قويما، تمليه مرجعيتنا الإسلامية، التي تعد أحد الروافد الأساسية للمرجعية الكونية الرائدة، في تكريسها للكرامة والمساواة بين الناس، واعتبار طلب العلم فريضة، وتلازم الحرية بالمسؤولية والعدل والشورى والتضامن والانفتاح والتسامح والاجتهاد.

إن هذا الإصلاح بقدر ما هو مطلب منشود اليوم وسنة إسلامية حميدة، فهو ليس نموذجا نمطيا جاهزا، وإنما هو تفاعل تلقائي ومسار شاق وطويل وبناء تدريجي وإرادي متواصل لا حد لكماله.

ومن هذا المنطلق فإن مختلف المبادرات الدولية، التي تهم المنطقة العربية والإسلامية، يجب التعامل معها بعقلانية وتبصر وانفتاح، وبروح بناءة، ما دامت القيم الكونية، التي تدعو إليها تعد من صميم مرجعيتنا الإسلامية، مؤكدين بالحوار البناء، أن لنا مشروعنا العربي الإصلاحي التحديثي النابع من إرادتنا في انطلاق احترام خصوصيات كل شعب وهويته الوطنية، وعدم التدخل أو المساس بحقه في سلوك سبيل الإصلاح وفق إرادته وسيادته وبالإيقاع الذي يناسبه، وبذلكم نساهم بنصيبنا في بناء نظام عالمي جديد أكثر إنسانية، وتضامنا وإنصافا، ملتزمين بوحدة الصف والتكامل، لتقوية كياننا وضمان تفاعلنا الإيجابي مع العولمة.

ولن يتأتى لنا ذلك، إلا بتفعيل آليات عمل جامعة الدول العربية المتجاوزة. وبقدر ما كان جدي ووالدي جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني أكرم الله مثواهما، من رواد الدعوة إلى تعديل ميثاق الجامعة العربية، فإن مستجدات الواقع القومي والدولي، ورفع تحديات التنمية الشاملة، تجعلنا أكثر إلحاحا على وجوب تحديث أجهزة وآليات العمل العربي المشترك، إسوة بالتكتلات الجهوية المتطورة، كالاتحاد الأوروبي، التي جعلت من الاندماج الاقتصادي، المدخل الصحيح لتحقيق الوحدة والتكامل بين أعضائها.

وهو ما ينطبق على التجمعات الدولية الأخرى، بما فيها إفريقيا، التي أقرت المبادرة الواعدة "للنيباد". ولبلوغ ذلك، علينا أن نبادر إلى تصفية المناخ العربي، من كل الخلافات والقضاء على كل بؤر التوتر وخلق أجواء التآخي الفعلي، باندماج اقتصادي عربي تدريجي، مرتكز على إقامة تجمعات جهوية مثل الاتحاد المغاربي، رغم عوائقه الظرفية، ومجلس التعاون الخليجي بمساره المتميز ومناطق للتبادل الحر على شاكلة اتفاق أكادير

عدالة
adala.justice.gov.ma

الواعد ومعتمد لمنهجية التشارك بين السلطات الحكومية والمجالس المنتخبة والقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني في انفتاح على جميع شركاء المنطقة.

وإن حرصنا لأكيد على تفعيل مسلسل برشلونة، باعتباره إطارا واقعيا وملائما لشراكة منسجمة مع محيطنا، في مرونة وتكامل وانفتاح على ما يقتضيه التطور من إقامة آليات جديدة لتنويع شراكتنا وتوسيعها.

وإذا كانت الأجيال السابقة، قد وضعت الركائز التاريخية للأمة على وحدة العقيدة واللغة والثقافة، فإننا مطالبون اليوم بإعطاء هذه الوحدة دعامتها العصرية، المتمثلة في الاندماج الاقتصادي، الذي لا مصير مشترك لأمتنا بدونه.

وتلكم هي السبل، التي سلكتها المملكة المغربية، لإقامة صرح دولة عصرية للحق والقانون والمؤسسات، والتعزيز المتواصل لما تحقق من مكاسب ديمقراطية، وترسيخ ثقافة وممارسة حقوق الإنسان، وقيم المواطنة المسؤولة بإصلاح وتحديث منظومة برامج ومناهج التربية والتكوين، والنهوض بأوضاع المرأة وإدماجها في كل مناحي الحياة العامة، في نطاق الأسرة المتماسكة.

وإننا لعازمون على تحقيق المزيد من المكاسب الديمقراطية، والقيام بالإصلاحات اللازمة لتدارك النقص في كل مجالات التنمية البشرية، وسد العجز الاجتماعي بالتضامن والإسراع بتحرير الاقتصاد وتحديثه وتأهيله للانخراط في الاقتصاد العالمي.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن أي مبادرة إيجابية تستهدف تطوير البنيات العربية، لا بد أن تمر أساسا عبر العمل على إنهاء احتلال الأراضي العربية واستعمار الشعب الفلسطيني المتعارضين مع الديمقراطية.

ولأننا معنيون بالسلام أكثر من غيرنا، فإن علينا تفعيل واستعادة المبادرة العربية، ضمن توجهات قمة بيروت، وذلك بعد أن تعثرت كل الجهود وانتكست كل المبادرات، عاملين على انتهاج السبل الممكنة لاستعادة الحقوق العربية المشروعة، ومواصلة جهودنا من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم، وفقا لمقررات الشرعية الدولية ومبدإ الأرض مقابل السلام، وعبر التحام الصف الفلسطيني وتقويته. كما نجدد، في هذا الصدد، دعوتنا لكل القوى الدولية الفاعلة، كي تولي القضية الفلسطينية كامل الاهتمام بتفعيل

عدالة
adala.justice.gov.ma

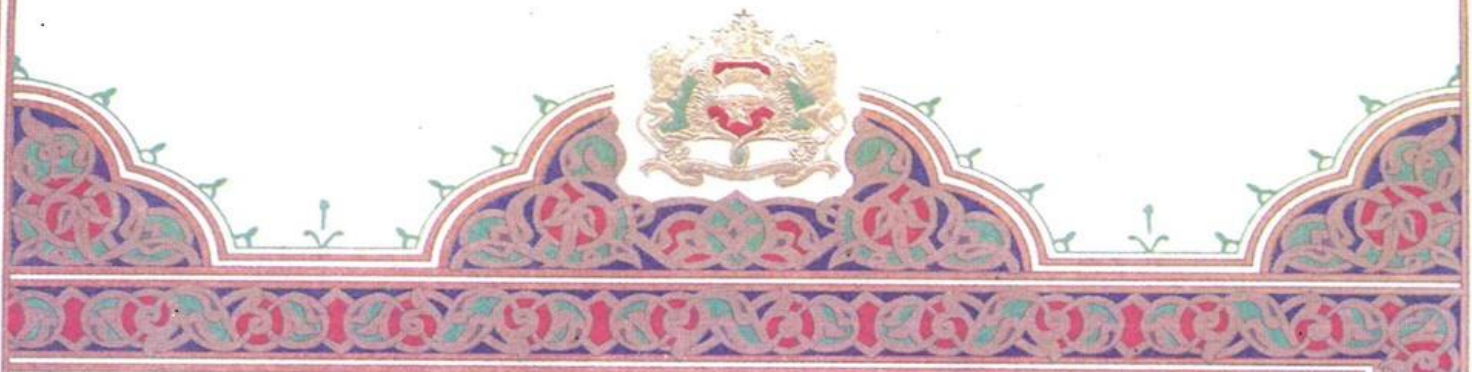

خارطة الطريق، ولدعم مبادرات ذوي النيات الحسنة، بإذلة المزيد من المساعي الحميدة لوقف دوامة العنف، وتهييء الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات، مؤكدين بصفتنا رئيسا للجنة القدس، أننا لن ندخر جهدا في الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني الشقيق، في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في وفاق وسلام.

ولا يفوتنا أن نعبر عن انشغالنا بأوضاع الشعب العراقي الشقيق، وتطلعنا لمواصلته للمسار، الذي انطلق فيه لتدبير شؤونه بنفسه، وبناء مؤسساته الوطنية الديمقراطية، الضامنة لسيادته ووحدته الوطنية والترابية، وبما يكفل له ولكل شعوب المنطقة تحقيق التقدم والازدهار، في ظل الحرية والأمن والاستقرار.

وإن خير ما يمكن أن توجهه قمتنا هذه، لشعوبنا وللعالم، هو تأكيد اختياراتنا الأساسية برسائل قوية، مفادها أننا سباقون للإصلاح الذاتي، معاهدين الله على احترام المسار الخاص لكل شعب والحوار مع الغير في نطاق التفاعل البناء، بين المرجعية الإسلامية والكونية، والتمسك بالأمن الشامل في أبعاده الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية، الذي يكفل لكل الشعوب سيادتها ووحدتها الوطنية والترابية، واعتماد استراتيجية عملية لبناء عهد جديد في علاقاتنا ومع محيطنا الدولي، ولتأهيل أجيالنا الصاعدة للانخراط في الحداثة بالانخراط في المبادئ السامية المتعارف عليها عالميا، وعاملين على مكافحة التخلف والتطرف والإرهاب. وفي هذا السياق، نؤكد أن استهداف الإرهاب بكل أشكاله، لنهجنا الإصلاحي الشامل لا يعادله، إلا إدانتنا الشديدة له، وعملنا الدؤوب على التنسيق الاستراتيجي مع جيراننا وشركائنا والمجتمع الدولي، سواء لمحاربة عصاباته وشبكاته العدوانية، أو للقضاء الجذري عليه، عبر تحصين الدولة والمجتمع بالديمقراطية والتنمية والتربية السليمة، والإعلام الحر المسؤول، وترسيخ روح المواطنة العصرية القائمة على قبول الاختلاف، والتحلي بالتسامح والانفتاح على الآخر، وذلكم هو النهج القويم لرفع تحديات عصرنا، رائدنا في ذلك الإصلاح ما استطعنا. وما توفيقنا إلا بالله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عدالة
adala.justice.gov.ma